

**الأحاديث التي أعلاها أبوحاتم باختلاط رواتها
من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي**

**باحث مشترك: أ.د. عواد بن حسين الخلف
باحث رئيسي: هيثم جاسم عبدالله آل علي**

من ٦٥٧ إلى ٧٠٤



ملخص البحث

جاء هذا البحث يتناول الأحاديث التي أعلها أبو حاتم باختلاط الراوي وجمعها أبنه من خلال كتابه العلل.

وسبب إختياري لهذا الموضوع

الاطلاع على الأحاديث المعلة باختلاط الراوي، وجمع الأحاديث التي أعلها

أبو حاتم باختلاط الراوي ودراستها من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم.

ولم أجد فيما وقفت عليه من جمع الأحاديث التي أعلها أبوحاتم باختلاط الراوي، وإنما وجدت من حقق كتاب العلل ودرس أحاديثه ولم يفرد الأحاديث المعلة باختلاط الرواة.

ويشمل هذا البحث الأحاديث التي أعلها أبوحاتم باختلاط الراوي من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم، وبلغت خمسة أحاديث.

Search summary

He came This research examines discourses that top Abu Hatem mixed Narrator And collected his son from within Writing ills.

And why I chose this topic

See The discourses burdensome mixing The Narrator, collecting discourses that top Abu Hatem mixed Narrator and its study Of course science book to son ABI Hatem.

And never I find as I stood on it From the collection of discourses that Top 's mixed Narrator, But found from notched book Ills and studied his conversations and didn't Single conversations burdensome mixing narrators.

This research includes Discourses that top 's By mixing the Narrator from within Book ills by Ibn Abi Hatim, And reached five conversations.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، نستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد..

فقد هيا المولى القدير لهذه الأمة رجالاً حفظوا السنة وعضوا عليها بالنواجذ، حتى وصلت إلينا سليمة نقية من كل شائبة، فكان منهم جهاذة علماء من الله عليهم بمزيد من العلم والاطلاع والنقد حتى ميزوا لنا صحيح حديث النبي ﷺ من سقيم، ونقلوه لنا سالمًا من كل عله، ومنهم الإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي الذي ألف كتاب العلل من خلال سؤالاته لأبيه وأبي زرعه عن علل حديث النبي ﷺ، فجاء هذا البحث يتناول الأحاديث التي أعلاها أبو حاتم باختلاط الراوي وجمعها أبنه من خلال كتابه العلل.

أسباب اختيار الموضوع:

- الاطلاع على الأحاديث المعلة باختلاط الراوي.
- جمع الأحاديث التي أعلاها أبو حاتم باختلاط الراوي ودراستها من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم.

الدراسات السابقة:

لم أجد فيما وقفت عليه من جمع الأحاديث التي أعلاها أبوحاتم باختلاط الراوي، وإنما وجدت من حقق كتاب العلل ودرس أحاديثه ولم يفرد الأحاديث المعلة باختلاط الرواة.

حدود البحث:

يشمل الأحاديث التي أعلاها أبوحاتم باختلاط الراوي من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم، وبلغت خمسة أحاديث.

خطة البحث:

البحث يحتوي على تمهيد وخمسة مطالب وخاتمة:
التمهيد: وفيه (تعريف العلة والاختلاط لغة واصطلاحاً ، وتعريف بالإمام ابن أبي

حاتم وكتابه العلل).

الأحاديث التي أعلمها أبو حاتم باختلاط روايتها في كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي، وفيه خمسة مطالب:

• المطلب الأول: حديث أبي اسحاق السبيعي، " أن النبي ﷺ كان يوتر بتسع سور"، وفيه فرعان:

الفرع الأول: تخريج الحديث.

الفرع الثاني: دراسته، وذكر من أعلمه من العلماء.

• المطلب الثاني: حديث محمد بن عجلان، أن النبي ﷺ قال: "إنما جعل الإمام ليؤتم به"، وفيه فرعان:

الفرع الأول: تخريج الحديث.

الفرع الثاني: دراسته، وذكر من أعلمه من العلماء.

• المطلب الثالث: حديث محمد بن جابر، " أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة والإمام يخطب"، وفيه فرعان:

الفرع الأول: تخريج الحديث.

الفرع الثاني: دراسته، وذكر من أعلمه من العلماء.

• المطلب الرابع: حديث ابن لهيعة، أن النبي ﷺ قال: " لا يعزل عن الحرة إلا بإذنها"، وفيه فرعان:

الفرع الأول: تخريج الحديث.

الفرع الثاني: دراسة، وذكر من أعلمه من العلماء.

- المطلب الخامس :حديث عطاء بن السائب، أن النبي ﷺ قال " إذا عطس أحدكم فليقل :الحمد لله"، وفيه فرعان:
الفرع الأول :تخريج الحديث.
- الفرع الثاني :دراسته، وذكر من أعله من العلماء.
- الخاتمة :وفيها نتائج البحث.
- الفهارس :فهرس المصادر والمراجع، فهرس المحتويات.
منهج البحث:
- البدء بنص ابن أبي حاتم وابرازه.
- ذكر نص الحديث.
- تخريج الحديث تخريجاً علمياً ، يشمل الكتاب والباب وذكر مدار الحديث وذكر ألفاظ الحديث وذكر حكمه في الهامش إن وجد.
- دراسة الحديث والتعريف بالراوي الموصوف بالاختلاط وذكر من وصفه بالاختلاط من العلماء من خلال كتب النقد والرجال والجرح والتعديل.
- بيان رأي الباحث.
- اقتصرت على إعلال أبي حاتم بالاختلاط.
- والحمد لله رب العالمين.

التمهيد:

أولاً: تعريف العلة والاختلاط لغةً واصطلاحاً:

العلة لغةً:

قال ابن فارس " عل: العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدها: تكرر أو تكرير،

والآخر: عائق يعوق، والثالث: ضعف في الشيء^(١).

وعل: (بلام مشددة مفتوحة) متعد ولزام، وعل يعل (بضم العين وكسرها) ومصدرهما: علا، وأعله الله أي: أصابه بعلة، والعلة: المرض، وحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه من شغله الأول، وعلله بالشيء تعليلا أي: لهاه به كما يعلل الصبي بشيء من الطعام عن اللبن^(٢).

وقال الفيروزآبادي " والعلة بالكسر المرض، عل يعلُّ واعتل، وأعله الله فهو مُعلٌ وعليل، ولا تقل: معلول^(٣)"

العلة اصطلاحاً:

ترد كلمة علة في لسان المحدثين على معنيين:

المعنى الأول: معنى عام ويراد به الأسباب التي تقدر في صحة الحديث، المانعة من العمل به، قال ابن الصلاح: اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة

(١) معجم مقاييس اللغة (١٢/٤-١٤)

(٢) أنظر مختار الصحاح ٤٥١

(٣) القاموس المحيط (٤/٢١)

في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث^(١)

وما قاله ابن الصلاح ظاهر ففي كتاب العلل لابن أبي حاتم، وكتاب العلل للدارقطني أمثلة كثيرة تدل على ما قال، وكذلك في تطبيقات الأئمة المتقدمين، فالعلة عندهم لها معنى واسع وشامل^(٢) "

المعنى الثاني: معنى خاص، وعرفه ابن الصلاح بقوله: "هو الحديث الذي اطلع فيه

على علة تقدر في صحته مع أن ظاهره السلامة منها"^(٣).

تعريف الاختلاط:

لغة: تداخل أجزاء الشيء بعضها في بعض، والتخليط في الأمر الإفساد فيه، واختلط فلان أي فسد عقله، وقيل اختلط عقله فهو مختلط أي تغير^(٤)..

الاختلاط اصطلاحاً: قال السخاوي: "وحقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن وسرقة مال، كالمسعودي، أو زهاب كتب كابن لهيعة أو احتراقها كابن الملقن^(٥)".

قال ابن حجر: "إن كان سوء الحفظ طارناً على الروايات لكبره أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو عدمها؛ بأن كان يعتمد عليها، فرجع إلى حفظه، فساء، فهذا هو المختلط^(٦)".

(١) علوم الحديث (ص ٨٤)

(٢) أنظر جهود المحدثين في بيان علل الحديث للمطيري ١/٧

(٣) علوم الحديث ص ٨١

(٤) أنظر تاج العروس (٢٧٠/١٩-٢٨٥)، ولسان العرب (٢٩١/٧-٢٩٥)

(٥) فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث (٣٦٦/٤)

(٦) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت عتر (ص: ١٠٤)

ثانياً: تعريف بالإمام ابن أبي حاتم وكتابه العلل:

ترجمته:

هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي، يكنى أبا محمد، واشتهر بابن أبي حاتم، أصلهم من أصبهان، ثم انتقلوا إلى الري، ولد ابن أبي حاتم

سنة ٢٤٠ هـ، ومن شيوخه عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج، وعلى بن المنذر الطريقي، والحسن بن عرفة، ومحمد بن حسان الأزرق، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه، وأبوزرعة الرازي، ومحمد بن مسلم بن وارة، وعلى بن الحسين بن الجنيد، ومسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، وجماعة كثيرة، توفي ابن أبي حاتم رحمه الله سنة ٣٢٧ هـ بمدينة الري وبلغ من العمر ٨٧ عاماً، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته^(١).

لا يختلف اثنان من أهل الإنصاف والعلم على أهمية علم العلل في نقد الحديث وتمييز صحيحه من ضعيفه، لاسيما وأن هذا العلم دقيق وخفي لا يستطيعه إلا من ملكه الله عز وجل قدرة عالية من الفهم والنقد والتمييز، ومنهم الإمام أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ) الذي ألف كتابه العلل، فقد جمع الكتاب بين مميزات عدة، في مقدمتها جلالة الحافظين أبي حاتم، وأبي زرعة اللذين توليا الإجابة على أسئلة ابن أبي حاتم وغيره عن علل الحديث، مما أضاف للمكتبة الحديثية إضافة عظيمة ساهمت في تقدم هذا العلم وانتشاره بين الأمصار.

قال المحققون: "إن علم علل الحديث من أجل العلوم التي لم تنتهياً معرفتها إلا لنزر يسير من أهل العلم؛ وقد صنفت فيه مصنفات عديدة، من أهمها

(١) انظر الانساب للسمعاني (٢٨٧/٤)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٨٢٥٠-٢٦٨)، وتذكرة الحفاظ (٣/٨٢٩-٨٣١)، تاريخ دمشق (٣٥/٣٥٧)، طبقات الحنابلة (٢/٥٥)

"كتاب العلل" لأبي محمد عبدالرحمن ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ)، الذي جمع فيه كلام أبيه وأبي زُرعة في تعليل الأحاديث^(١)، وهذا الكتاب يجمع بين العمق في النقد وسهولته بحيث يستفيد منه المتخصص والمبتدي في فن العلل.

وقال محمد التركي: "يكاد يحتل كتاب علل ابن أبي حاتم مكان الصدارة بين كتب العلل المتقدمة عليه، فهو من أوائل الكتب التي وصلتنا كاملة، حيث يقارب عدد مسائله الثلاثة آلاف مسألة وكلها في الأحاديث المعللة أو المشتبه في أعلالها"^(٢).

الأحاديث التي أعلاها أبوحاتم باختلاط روايتها في كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: حديث أبي إسحاق السبيعي، "أن النبي ﷺ كان يوتر بتسع سور"،

وفيه فرعان:

الفرع الأول: تخريج الحديث، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: نص ابن أبي حاتم:

قال ابن أبي حاتم ٣٢٧ هـ: "سألت أبي عن حديث رواه إسرائيل، وزهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي: أن النبي ﷺ كان يوتر بتسع سور؟ قال أبي: إسرائيل أقدم سماعاً من زهير في أبي إسحاق، قال: الله أعلم!

(١) انظر مقدمة تحقيق كتاب العلل لابن أبي حاتم، ص ٥، فريق من المحققين بإشراف د. سعد بن عبد الله الحميد، ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي
(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم، ودراسة وتحقيق محمد بن تركي، رسالة دكتوراه ص (٤٩)

يقال: إن زهير سمع من أبي إسحاق بأخرة، واسرائيل سماعه من أبي إسحاق قديم، وأبو إسحاق بأخرة اختلط، فكل من سمع منه بأخرة فليس سماعه بأجود ما يكون^(١).

وقال ابن أبي حاتم 327 هـ: "قال أبي: أبو إسحاق كبر وساء حفظه بأخرة؛ فسماع

الثوري منه قديما، وقال أبو زرعة: تأخر سماع زهير وزكريا من أبي إسحاق"^(٢).

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (١٥٣/٢)، برقم (٢٧٩)

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢٨٩/٥)

المسألة الثانية: نص الحديث:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ : "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ بِتِسْعِ سُورٍ مِنَ الْمُفْصَلِ ، قَالَ أَسْوَدُ : يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى : أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ ، وَإِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ، وَإِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ ، وَفِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ : وَالْعَصْرِ ، وَإِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ، وَإِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ، وَفِي الرُّكْعَةِ الثَّلَاثَةِ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، وَتَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ."

المسألة الثالثة: تخريج الحديث:

أخرجه أحمد، واللفظ له، والبيزار، وعبد بن حميد، وأبو يعلى، والطحاوي، من طريق إسرائيل بن يونس^(١)، والترمذي، من طريق أبي بكر بن عياش^(٢)، والطبراني، من طريق أبي أيوب الإفريقي^(٣)، ثلاثتهم" إسرائيل بن يونس، وأبو بكر بن عياش، وأبو أيوب الإفريقي "عن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، عن الحارث، عن علي ابن أبي طالب ﷺ به.

الفرع الثاني: دراسته، وذكر من أعلته من العلماء، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: ترجمة أبي اسحاق:

(١) أخرجه أحمد في مسنده، (٩٧/٢) ، برقم (٦٧٨) وقال شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون: إسناده ضعيف لضعف الحارث الأعور ، أنظر مسند أحمد طبعه الرسالة (٩٧/٢) والبيزار (٨٢/٣) ، برقم (٨٣١) ، وعبد بن حميد (٥٢) برقم (٦٨)، وأبو يعلى في مسنده (٣٥٦/١) ، برقم (٤٦٠) ، والطحاوي في سرح معاني الآثار (٢٩٠/١) ، برقم (١٥٩٤) (٢) أخرجه الترمذي ، أبواب الوتر ، باب ما جاء في الوتر بثلاث ، برقم (٤٦٠) ، بزيادة: يوتر بثلاث ، قال الألباني في الحكم على الحديث: ضعيف جدا ، انظر سنن الترمذي (٣٢٣/٢)

(٣) أخرجه الطبراني في الصغير (٤٥٧)

هو أبو إسحاق عمرو بن عبدالله السبيعي، قال ابن حجر: "عمرو بن عبدالله الهمداني أبو إسحاق السبيعي بفتح المهملة وكسر الموحدة مكثرت ثقة، عابد، من الثالثة، اختلط بآخره، مات سنة تسع وعشرين أي ومئة، وقيل قبل ذلك، روى له الجماعة^(١)".

المسألة الثانية: وصف الراوي بالاختلاط:

قال الترمذي: "سمعت محمد بن المثني يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري، عن أبي إسحاق إلا لما اتكلت به على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم وقال أبو عيسى: وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك لأن سماعه من أبي إسحاق بأخرة، وأبو إسحاق في آخر زمانه كان قد ساء حفظه، وسمعت أحمد بن الحسن يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبالي أن لا تسمع من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق"^(٢).

قال يعقوب الفسوي: "قال سفيان بن عيينة: حدثنا أبو إسحاق في مسجده - ليس معنا ثالث - فقال بعض أهل العلم: كان قد اختلط فإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه"^(٣).

قال البردعي: "سمعت أبا زرعة يقول سماع يونس بن أبي إسحاق وزكريا وزهير عن أبي إسحاق بعد الاختلاط، وإذا مات شعبة وسفيان فزهير خلف ثم زائدة"^(١).

١) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٣) والمغني في الضعفاء ٤٨٦/٢ ومقدمة فتح الباري / ٤٣١ والجرح والتعديل وميزان الاعتدال والتاريخ الكبير ٣٤٧/٢/٣ والتاريخ الصغير ٣٢٦/١ وطبقات ابن سعد ٣١٦/٦ واللباب في تهذيب الأنساب ١٠٢/٢.
٢) العلل الكبير للترمذي (ص: ٢٩)، وأنظر اختلاط الرواة الثقاف، عبد الجبار سعيد، ص (١٣١)

٣) المعرفة والتاريخ (٧٥/٣)، وأنظر معجم المختلطين، محمد طلعت، ص (٢٤٧)

قال العلائي: "عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي أحد أئمة التابعين المتفق على الاحتجاج به، وقال يعقوب الفسوي: قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط، وقال يحيى بن معين: سمعت حميد الرواسي يقول: إنما سمع ابن عيينة من أبي إسحاق بعد ما اختلط، وكذلك قال أبو زرعة في أبي خيثمة زهير بن معاوية: إنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط، وقال ابن معين: إنما أصحاب أبي إسحاق شعبة وسفيان الثوري، قلت: ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق احتجوا به مطلقا وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيء من حديثه" (٢).

قال ابن الكيال في أبي إسحاق: "قال أحمد بن حنبل ثقة إلا أن الذين حملة عنه إنما كان حملهم عنه بأخرة، قال ابن الصلاح اختلط أبو إسحاق اختلط أبو إسحاق، ويقال إن سماع سفيان بن عيينة منه بعدما اختلط وتغير حفظه قبل موته.

قال الأبناسي: قال بعض أهل العلم كان قد اختلط وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه، وأنكر صاحب الميزان اختلاطه فقال: شاخ ونسي ولم يختلط وقد سمع منه سفيان بن عيينة وقد تغير قليلا، واقتصر بن الصلاح على من روى عنه بعد الاختلاط على بن عيينة وقد ذكر ذلك عن إسرائيل بن يونس بن يونس وزكريا بن أبي زائدة وزهير بن معاوية وفي رواه زائدة بن قدامة.

وقال أبو زرعة زهير بن معاوية ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط، وروى عن أحمد أنه قال إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبال

(١) سوالات البرذعي (ص: ٣٤٧)

(٢) المختلطين للعلاني (ص: ٩٣)

أن لا تسمعه من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق وروايته عنه في سنن أبي داود فقط" (١).

تبين لنا مما سبق أن سماع شعبة وسفيان من أبي إسحاق من كان قبل الاختلاط، وسماع ابن عيينة وزهير بن معاوية و إسرائيل بن يونس كان بعد الاختلاط، إلا أن بعض العلماء نفى اختلاط أبي إسحاق، ومنهم:

1. الإمام العلاني حيث قال: "ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق وحتجوا به مطلقاً وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيء من حديثه" (٢).

2. الإمام الذهبي وقال: "من أئمة التابعين بالكوفة وأثبتهم إلا أنه شاخ ونسى ولم يختلط" (٣)، وقال: "هو ثقة، حجة بلا نزاع، وقد كبر وتغير حفظه تغير السن، ولم يختلط" (٤).

وقد أورد البخاري ومسلم^(٥) الروايات أبي إسحاق من رواية إسرائيل بن يونس وزهير بن معاوية وزكريا بن أبي زائدة، قال علاء الدين علي رضا في تحقيق كتاب الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط: "أخرج الشيخان في الصحيحين لجماعة من روايتهم عن أبي إسحاق وهم إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق

(١) الكواكب النيرات(ص:٣٤٩)

(٢) المختلطين للعلاني(ص:٩٣)

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي(٣/٢٧٠)

(٤) سير اعلام النبلاء للذهبي (٥/٣٩٤)

(٥) البخاري (حديث ٣٠٢٢، ٣٠٢٣، ٨١١، ٥٢٠، ١٥٦، ٤٠)، وسلم (١٩٠، ٧٩)، وهي للمثال لا الحصر، واستعنت في الوقوف على بعض روايات أبي إسحاق السببي في صحيح البخاري بكتاب "روايات المدلسين من صحيح البخاري، جمعها، تخريجها، الكلام عليها للأستاذ الدكتور عواد الخلف، طبعة دار البشائر، أصل الكتاب رسالة دكتوراة، انظر (ص ٤٥٤-٤٨٢)

وزكريا ابن أبي زائدة و زهير بنمعاوية وسفيان الثوري^(١)، وإيراد رواياته في صحيح البخاري محمول على روايته قبل الاختلاط، قال النووي: "ومن كان من هذا القبيل محتجا به في الصحيح فهو مما عرف روايته قبل الاختلاط"^(٢). وهو ما ذهب إليه أيضاً ابن الصلاح فقال: "واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجا بروايته في الصحيحين أو أحدهما فإننا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز، وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط، والله أعلم"^(٣).

والذي يظهر أن أصحاب الصحيحين حينما يروون عن المختلطين يخرجون عنهم

بواسطة من سمعوا منهم بعد الاختلاط، وينتقون من حديثهم ولا يخرجان جميع أحاديثهم، قال ابن حجر في ترجمة سعيد بن أبي عروبة: "وأما ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عن سمع منه بعد الاختلاط قليلاً كمحمد بن عبد الله الأنصاري وروح بن عباد وبن أبي عدي، فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه"^(٤)، وهذا ما ذهب إليه عبدالقيوم عبدرب النبي في تحقيقه لكتاب الكواكب النيرات لابن الكيال فقال: "أن صاحبي الصحيحين أخرجا كثيراً عن المختلطين بواسطة من سمعوا منهم بعد الاختلاط، والذي يحكم به في هذا البحث هو أن صاحبي الصحيحين لما يخرجان عن المختلطين بطريق من سمع منهم بعد الاختلاط ينتقيان من حديثهم ولا يخرجان جميع أحاديثهم"^(٥).

(١) نهاية الغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط(ص:٢٧٣)

(٢) انظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١٩٥/٢)

(٣) مقدمة ابن الصلاح معرفة أنواع علوم الحديث (ص:٣٩٧)

(٤) هدى الساري مقدمة فتح الباري(ص:٤٠٦)

(٥) انظر الكواكب النيرات لابن الكيال، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، (ص٤١)

المطلب الثاني: حديث محمد بن عجلان، أن النبي ﷺ قال: "إنما جعل الإمام ليؤتم به"، وفيه فرعان:

الفرع الأول: تخريج الحديث، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: نص ابن أبي حاتم:

قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي وذكر حديث أبي خالد الأحمر، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به؛ فإذا قرأ فأنصتوا، قال أبي: ليس هذه الكلمة بالمحفوظ، وهو من تخاليط ابن عجلان، وقد رواه خارجة بن مصعب أيضا، وتابع ابن عجلان، وخارجة أيضا ليس بالقوي"^(١)

المسألة الثانية: نص الحديث:

جاء عند الإمام أحمد قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ : "وَسَمِعْتُهُ أَنَا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ"، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا".

المسألة الثالثة: تخريج الحديث:

أخرجه أحمد، واللفظ له، من طريق عبد الله بن محمد بن أبي شيبة^(٢)، وأبي داود، من طريق محمد بن آدم المصيصي^(٣)، وابن ماجه، من طريق أبو

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣٩٥/٢)

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ، (٢٥٧/١٥)، برقم (٩٤٣٨)

(٣) أخرجه أبو داود في سنته ،كتاب الطهارة ،باب الإمام يصلي من قعود، برقم (٦٠٤)، قال "وهذه الزيادة" إذا قرأ فأنصتوا: ليست بمحفوظة ، الوهم عندنا من أبي خالد، انظر سنن أبي داود (٤٥٣/١)

بكر بن أبي شيبية^(١)، والنسائي، من طريق محمد بن سعد^(٢)، أربعتهم: عبد الله بن محمد بن أبي شيبية، ومحمد بن آدم المصيبي، وأبو بكر بن أبي شيبية، ومحمد بن سعد "عن أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان، عن محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح ذكوان السمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

الفرع الثاني: دراسته، وذكر من أعلّه من العلماء، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: وصف الراوي بالاختلاط:

قال ابن حجر: "محمد بن عجلان المدني صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي

هريرة من الخامسة"^(٣)

وذكره المزي فقال: "قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: محمد بن عجلان ثقة أوثق من محمد بن عمرو بن علقمة، ما يشك في هذا أحد، كان داود بن قيس يجلس الى ابن عجلان يتحفظ عنه، ويقول: إنها اختلطت على ابن عجلان يعني في حديث سعيد المقبري، وقال يعقوب بن شيبية: ابن عجلان من الثقات، وقال أبو زرعة: ابن عجلان صدوق وسط، وقال أبو حاتم، والنسائي: ثقة."^(٤)

قال ابن حبان: "محمد بن عجلان مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس

(١) أخرجه ابن ماجه، ابواب إقامة الصلوات، باب إذا قرأ الإمام فأنتصتوا، برقم (٨٤٦)
(٢) أخرجه النسائي في الكبرى، كتاب المساجد، باب تأويل قول الله جل ثناؤه { وغذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا }، برقم (٩٩٦) وقال: "لأنعلم ان احدا تابع ابن عجلان، على قوله: وإذا قرأ فأنتصتوا" انظر السنن الكبرى للنسائي (٤٧٦/١)
(٣) تقريب التهذيب (ص ٤٩٦)
(٤) انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٠٦/٢٦)

القرشي من أهل المدينة يروي عن أبيه وسعيد المقبري روى عنه الثوري ومالك عنده صحيفة عن سعيد المقبري بعضها عن أبيه عن أبي هريرة وبعضها عن أبي هريرة^(١).

والذي يظهر أن محمد بن عجلان ثقة، لكن من باب الاحتياط لا يؤخذ عنه إلا من رواية سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، قال ابن حبان: "سمع سعيد المقبري من أبي هريرة وسمع عن أبيه عن أبي هريرة فلما اختلط علي بن عجلان صحيفته ولم يميز بينهما اختلط فيها وجعلها كلها عن أبي هريرة وليس هذا مما يهي الإنسان به لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة فما قال ابن عجلان عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة فذاك مما حمل عنه قديما قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال عن سعيد عن أبي هريرة فبعضها متصل صحيح وبعضها منقطع لأنه أسقط أباه منها فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروي الثقات المتقنون عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة." (٢)

المسألة الثانية: دراسة الزيادة:

زيادة " فإذا قرأ فأنصتوا لابن عجلان وقد حكم بعض النقاد بالضعف وهي من تخاليف ابن عجلان، لا سيما عندما يروي عن أبي هريرة، قال الدوري في: "سمعت يحيى يقول في حديث أبي خالد الأحمر حديث ابن عجلان إذا قرأ فأنصتوا قال ليس بشيء ولم يثبتته ووهنه." (٣)

وقال أبو داود: "وهذه الزيادة: وإذا قرأ فأنصتوا، ليست بمحفوظة، الوهم عندنا من أبي خالد (٤)"، وقال النسائي: "لا نعلم أن أحدا تابع ابن عجلان، على

(١) الثقات لابن حبان (٣٨٦/٧)

(٢) الثقات لأبن حبان (٣٨٧/٧)

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤٥٥/٣)

(٤) سنن أبي داود (٤٣٣/١)

قوله: "وإذا قرأ فأنصتوا"^(١)، وقال الدارقطني "اختلاف الرواة على محمد بن عجلان في إسناد هذا الحديث، وإذا قرأ فأنصتوا، وهذا الكلام ليس بمحفوظ في هذا الحديث."^(٢)

وقال البيهقي: "وإذا قرأ فأنصتوا، قد أجمع الحفاظ على خطأ هذه اللفظة في الحديث، وأنها ليست بمحفوظة: يحيى بن معين، وأبو داود السجستاني، وأبو حاتم الرازي، وأبو علي الحافظ، وعلي بن عمر الحافظ، وأبو عبد الله الحافظ"^(٣)، وقال " :وإذا قرأ فأنصتوا، وهم أصحاب قتادة الحفاظ عنه ووهن أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمهم الله هذه الزيادة في هذا الحديث وروي هذا اللفظ عن محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم"^(٤) والذي يظهر أن هذه الزيادة صحيحة وقد جاءت عند مسلم وأحمد وابن عبد البر، أما الإمام مسلم ٢٦١ هـ فقد أخرجه من حديث أبي موسى الأشعري في صفة الصلاة: من طريق أبي عوانة وضاح بن عبد الله، وسعيد ابن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وسليمان التيمي، جميعهم عن قتادة، عن يونس بن جبير، عن حطان بن عبد الله الرقاشي، عن أبي موسى، وذكر أن سليمان التيمي أزد في روايته " :وإذا قرأ فأنصتوا"، وفي آخر الحديث قال مسلم بن الحجاج لأبي بكر ابن أخت أبي النضر: تريد أحفظ من سليمان؟ فقال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة، فقال: هو صحيح؟ يعني " :وإذا قرأ فأنصتوا"، فقال :

(١) السنن الكبرى للنسائي (٤٧٦/١)

(٢) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٨٧/٨)

(٣) معرفة السنن والآثار (٧٥/٣)

(٤) القراءة خلف الإمام للبيهقي (ص ١٣١)

هو عندي صحيح، فقال: لم لم تضعه ههنا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا؛ إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه^(١)

وجاءت عن أحمد ٢٤١ هـ وابن عبد البر ٤٦٣ هـ من رواية أبي موسى وأبي هريرة، قال ابن عبد البر: "فإن قال قائل إن قوله وإذا قرأ فأنصتوا لم يقله أحد في حديث أبي هريرة غير ابن عجلان ولا قاله أحد في حديث أبي موسى غير جرير عن التيمي، قيل له لم يخالفهما من هو أحفظ منهما فوجب قبول زيادتهما، وقد صح هذين الحديثين أحمد بن حنبل وحسبك به إمامة وعلماء بهذا الشأن"^(٢).

(١) أنظر صحيح مسلم (٣٠٤/١)، برقم (٤٠٤)

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٣٤/١١)

المطلب الثالث: حديث محمد بن جابر، " أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة والإمام يخطب"، وفيه فرعان:

الفرع الأول: تخريج الحديث، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: نص ابن أبي حاتم:

قال ابن أبي حاتم 723 هـ: "سمعت أبي وذكر حديثاً رواه محمد بن جابر، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي: أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة والإمام يخطب، قال أبي: هذا حديث منكر، وهو من تخاليف ابن جابر، والحديث هو حديث سليك الغطفاني"^(١)

المسألة الثانية: نص الحديث:

قال أبو سعيد الماليني: عن محمد بن أبي مطيع عن أبيه عن محمد بن جابر عن

أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: " لا تُصلُّوا وإماماً يخطبُ."

المسألة الثالثة: تخريج الحديث:

أخرجه أبو سعيد الماليني^(٢)، واللفظ له، من طريق محمد بن جابر^(٣)، وابن أبي شيبه، من طريق سفيان^(١)، والبغوي، من طريق اسرائيل^(٢)، ثلاثتهم:

(١) علل الحديث لأبن أبي حاتم (٥٣٤/٢)

(٢) أبو سعيد الماليني هكذا جاء في الأحكام الوسطي وتعقيبه ابن القبطان في بيان الوهم والابهام والصواب هو أبو سعد انظر الوهم والابهام في كتاب الأحكام (٢٢٤/٢)

(٣) أخرجه أبو سعد الماليني في كتابه مرفوعاً كما جاء في الأحكام الوسطي (١١٢/٢)، ولم يصرح عبد الحق هنا باسم كتاب الماليني ولكنة ذكر أن اسمه المؤتلف والمختلف انظر الأحكام الوسطي (١٤٦/٢)

"محمد بن جابر، وسفيان، واسرائيل "عن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب عليه السلام به.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٤٧/١)، برقم (٥١٦٧) موقوفا عن علي بلفظ: أن هم كرهوا الصلاة والإمام يخطب يوم الجمعة"
(٢) أخرجه البغوي في الجعديات موقوفاً (٤٧/٢)، برقم (١٩٥٦)

الفرع الثاني: دراسته، وذكر من أعلّه من العلماء، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: وصف الراوي بالاختلاط:

قال ابن حجر 852 هـ: "محمد بن جابر بن سيار ابن طارق الحنفي اليمامي أبو عبد الله أصله من الكوفة صدوق ذهب كتبه فساء حفظه وخط كثيراً وعمي فصار يلقن ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة من السابعة مات بعد السبعين" (١)

قال ابن الخراط 581 هـ: "محمد بن جابر ضعيف كان قد عمي فاختلف عليه حديثه، والهارث ضعيف" (٢).

المسألة الثانية: دراسة الحديث:

الحديث جاء في ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

أخرجه أبو سعيد الماليني في كتابه عن محمد بن أبي مطيع عن أبيه عن محمد بن

جابر عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: "لَا تُصَلُّوا وإماماً يخطبُ".

جاء الحديث مرفوعاً عن علي، وهي رواية محمد بن جابر وقد حكم عليها النقاد

بالاختلاط، قال ابن معين 233 هـ: "كل من حدث يشتهي أن يجوز عنه كل شيء،

وهذا إسحاق بن أبي إسرائيل يحدث عن محمد بن جابر، وليس بثقة" (١)

(١) تقريب التهذيب (١/٤٧١) وانظر معجم المختلطين، محمد طلعت، ص (٢٨٦)

(٢) الأحكام الوسطي (٢/١١٢)

قال يعقوب الفسوي 277 هـ: "قال أبو الوليد: أفادني ابن المبارك عن محمد بن جابر أربعة أحاديث فأتيته فسألته فحدثني بها عن غير الذي أفادني عنه ابن المبارك فرجعت إلى ابن المبارك فأخبرته فقال: ليس بشيء غلط فيها" (٢) قال ابن أبي حاتم 327 هـ: "سألت أبي عن محمد بن جابر فقال ذهب كتبه في آخر عمره وساء حفظه وكان يلقن وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه ثم تركه بعد وكان يروى أحاديث مناكير" (٣)، وقال البخاري 256 هـ: "ليس بالقوي، يتكلمون فيه، روى مناكير" (٤)، وقال النسائي 303 هـ: "ضعيف" (٥). قال عبدالحق ابن الخراط 281 هـ: "ليس في هذا الإسناد من يحتج به غير أبي إسحاق، فأما محمد بن أبي مطيع وأبوه فغير معروفين فيما أعلم" (٦).
الوجه الثاني:

أخرجه ابن أبي شيبه قال حدثنا وكيع، عن سفيان، عن ليث، عن مجاهد، وعن سفيان، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، "أنهم كرهوا الصلاة والإمام يخطب يوم الجمعة".

إذا جاء الحديث موقوفاً عن علي، وهي رواية إسرائيل عند البغوي، ورواية سفيان عند ابن أبي شيبه، وقد حكم عليهما النقاد بالقبول.
الوجه الثالث:

جاء من حديث جابر بن عبد الله في قصة سليك الغطفاني بخلاف متنه ولفظه (١).

(١) انظر سوالات ابن الجنيد (ص ٣٣١)

(٢) المعرفة والتاريخ (١٢١/٢)

(٣) الجرح والتعديل لابي أبي حاتم (٢١٩/٧)

(٤) انظر تاريخه الكبير: ١/ الترجمة ١١١، وتاريخه الصغير: ١٨٨/٢

(٥) الضعفاء والمتركون الترجمة ٥٣٣

(٦) الأحكام الوسطي (١١٢/٢)

والذي يظهر أن رواية محمد بن جابر منكرة لتفرده مع ضعفه من جهة ضبطه واختلاطه، وهو ما ذهب إليه أبوحاتم رحمه الله في إعلاله للحديث، قال ابن أبي حاتم: "قال أبي: هذا حديث منكر، وهو من تخاليط ابن جابر" (٢)، وهو أيضا ما رجحه الدكتور محمد بن تركي فقال: "الوجه الثاني أرجح، حيث رواه ثقتان في حين انفرد محمد بن جابر بالوجه الأول وهو ضعيف من جهة ضبطه وعليه فراويته منكرة، ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبوحاتم من قوله: هذا حديث منكر وهو من تخاليط ابن جابر" (٣).

(١) رواه البخارى والتعديل لابن أبي حاتم (٢١٩/٧)

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٥٣٤/٢)

(٣) انظر علل الحديث لأبن أبي حاتم دراسة وتحقيق محمد بن تركي ، رساله دكتوراه ص (٧٨٥)

المطلب الرابع: حديث ابن لهيعة، أن النبي ﷺ قال: "لا يعزل عن الحرة إلا بإذنها"،
وفيه فرعان:

الفرع الأول: تخريج الحديث، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: نص ابن أبي حاتم:

قال ابن أبي حاتم 327 هـ: "سألت أبي عن حديث رواه إسحاق بن الطباع عن ابن

لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزهري، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ قال: "لا يعزل عن الحرة إلا بإذنها؟ قال أبي: هذا من تخاليط ابن لهيعة، ومن لا يفهم يستغرب هذا، وهو عندي خطأ.

قال أبي: حدثنا أبو صالح أي عبد الله بن صالح، كاتب الليث، عن ابن لهيعة، عن

جعفر بن ربيعة، عن حمزة بن عبد الله، عن أبيه، عن عمر، قال أبي: حديث أبي

صالح أصح؛ وهذا من تخاليط ابن لهيعة" (١).

المسألة الثانية: نص الحديث:

قال الإمام أحمد حدثنا إسحاق بن عيسى، حدثنا ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزهري، عن محرر بن أبي هريرة، عن أبيه عن عمر بن الخطاب: "أن النبي ﷺ نهى عن العزل (١) عن الحرة إلا بإذنها."

(١) علل الحديث لأبن أبي حاتم (٣٦/٤)

المسألة الثالثة: تخريج الحديث:

أخرجه أحمد، واللفظ له، وابن ماجه، والفسوي، والبيهقي، والطبراني، من طريق إسحاق بن عيسى الطباع، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزهري، عن محرر بن أبي هريرة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه به (٢).
الفرع الثاني: دراسته، وذكر من أعلّه من العلماء.

المسألة الأولى: ترجمة ابن لهيعة:

قال ابن حجر 852 هـ: "عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شيء مقرون مات سنة أربع وسبعين وقد ناف على الثمانين" (٣).

المسألة الثانية: وصف الراوي بالاختلاط:

قال الدارقطني ٣٨٥ هـ: "تفرد به إسحاق الطباع، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزهري، عن محرر بن أبي هريرة، عن أبيه، عن عمر، وهوهم فيه" (٤).

(١) العزل: أي عزل الرجل الماء عن جاريته إذا جامعها لئلا تحمل، أنظر لسان العرب (٤٤١/١١)، وقال الفيومي في المصباح المنير (ص ٤٠٨) عزل المجمع إذا قارب الإنزال فنزع وامني خارج الفرج

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٣٣٩/١)، برقم (٢١٢) وقال شعيب الأرنؤوط وآخرون إسناده ضعيف عبد الله بن لهيعة سيئ الحفظ، انظر سند أحمد طبعة الرسالة (٣٣٢٩/١) وأخرجه ابن ماجه في سنته ابواب النكاح باب العزل برقم (١٩٢٨) قال شعيب الأرنؤوط وآخرون إسناده ضعيف ابن لهيعة ولانقطاعه فإن جعفر بن ربيعة لم يسمع من الزهري فيما قاله أبو داود كما في سؤلات الاجرى له كما في السنن له (٢٠٨٤) وقره المزي في تهذيب الكمال انظر سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط (٣١١٣)

(٣) تقريب التهذيب (ص ٣١٩)

(٤) علل الدارقطني المسمي بالعلل الواردة في الأحاديث النبوية (٩٣/٢)

قال العلاني: ٧٦١ هـ "قال عمرو بن علي الفلاس: من كتب عن ابن لهيعة قبل احتراق كتبه كابن المبارك والمقري فهو أصح، يعني ممن كتب بعد ذلك لأنه تخط في الرواية بعد ذلك، وذكر عثمان بن صالح السهمي: أن جميع كتبه لم تحترق ولكن بعض ما كان يقرأ منه احترق، وقال وأنا أخبر الناس بأمره أقبلت أنا وعثمان بن عتيق بعد الجمعة فوافيناه أمامنا على حمار فأفلج وسقط فبادر ابن عتيق إليه فأجلسه وصرنا به إلى منزله وكان ذلك سبب علته، وقال الفضل بن زياد: سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن ابن لهيعة فقال: من كتب عنه قديماً فسماعه صحيح" (١).

قال ابن العجمي ٨٤١ هـ: "عبد الله بن لهيعة القاضي المشهور الكلام فيه معروف وقال بعض مشايخي فيما قرأت إنه نسب إلى الاختلاط انتهى والعمل على تضعيف حديثه والله أعلم" (٢).

قال ابن الكيال ٩٢٩ هـ: "عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي روى عن جعفر بن ربيعة وعطاء بن أبي رباح وعبد الله بن هبيرة وعطاء بن دينار وابن المنكر وغيرهم وعنه عبد الله بن المبارك وابن وهب والثوري والأوزاعي والوليد بن مسلم وسعيد بن أبي مريم وآخرون، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً وعنده حديث كثير ومن سمع منه في أول أمره أحسن حالاً في روايته ممن سمع منه بأخرة وأما أهل مصر فيذكرون أنه لم يختلط ولم يزل أول أمره وآخره واحداً، وقال الإمام أحمد: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه واتقانه وضبطه كما ذكر الذهبي في الكاشف، ونقل ابن أبي حاتم تضعيفه عن الإمام أحمد ويحيى بن معين وأبي حاتم وأبي زرعة، ولما سئل أبو زرعة عن رواية القدماء عنه فقال: آخره أووله سواء إلا

(١) المختلطين للعلاني (ص: ٦٥) وأنظر معجم المختلطين محمد طلعت (ص ١٨٥)

(٢) الأعتباط بمن رمي من الرواه بالاختلاط (ص: ١٩٠)

أن ابن المبارك وابن وهب يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وقال ابن مهدي: ما اعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه، وقال ابن حبان: كان أصحابنا يقولون سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة عبد الله بن وهب وابن المبارك وعبد الله بن المقرئ وعبد الله بن مسلمة القعنبي فسماعهم صحيح وكان ابن لهيعة من الكاتبين للحديث والجماعين للعلم والرحالين فيه^(١).

قال الاستاذ عبدالقيوم عبد رب النبي في تحقيقه للكواكب النيرات: "إذا قلنا إن رواية من روى عنه قبل الاحتراق كتبه صحيحة كما هو أرى كثير من الأئمة فرواية سفيان الثوري وشعبة والأوزاعي وعمرو بن الحارث المصري عنه صحيحة لأن هؤلاء الأربعة وروا عنه وماتوا قبل احتراق كتبه لأن كتبه احترقت سنة ١٦٩ هـ والله أعلم، ثم تدارك فقال: "لقد ذكرت ما ذكرته هنا قبل الوقوف على ما قاله الإمام أبو زكريا في حق ابن لهيعة فقد ورد في ص ٩٧ من كتاب من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال الذي حققه أحمد محمد نور سيف ما نصه: ابن لهيعة ليس بشيء قيل ليحيى: فهذا الذي يحيى الناس أنه احترقت كتبه؟ قال: ليس لهذا أصل، سألت عنها بمصر وجاء في ص ١٠٨ منه: ابن لهيعة ليس بشيء تغير أو لم يتغير"^(٢).

قال علاء الدين رضا في تحقيقه على كلام ابن العجمي: "عبد الله بن لهيعة كما رأيناه من كلام الأئمة صدوق في نفسه غير متهم بالكذب ولم يقصد الكذب، وإنما جاء ضعفه واختلاطه أنه حدث من حفظه بعد احتراق كتبه، واختلاطه هذا ينسب لهذه العلة أكثر مما ينسب لذهاب عقله وتغيره قبل موته، وإن كان قد وقع له هذا أيضاً قبل موته كما قال أبو جعفر الطبري في تهذيب

(١) الكواكب النيرات(ص:٤٨٢)

(٢) أنظر الكواكب النيرات(ص:٤٨٤)

الآثار وعليه فاختلفه هذا ينسب إلى سوء حفظه أكثر مما ينسب إلى المعنى الاصطلاحي للاختلاف، ورواية العبادلة عنه كابن المبارك وابن وهب صحيحة وأعدل من رواية الآخرين، وقد أنصفه الحاكم بقوله: "لم يقصد الكذب إنما حدث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ"^(١).

والذي يظهر كلام الشيخ علاء الدين أقرب للصواب، وهو ما يتوافق مع كلام أئمة النقد في الحكم على اختلاط ابن لهيعة، والله أعلم.

(١) انظر ص (١٩٠) في تحقيقه نهاية الاعتبار بمن رمي من الرواة بالاختلاط

المطلب الخامس: حديث عطاء بن السائب، أن النبي ﷺ قال: "إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله"، وفيه فرعان:

الفرع الأول: تخريج الحديث، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: نص ابن أبي حاتم:

سألت أبي عن حديث رواه أبيض بن أبان، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: "إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله، وليقل من عنده: يرحمك الله، فإذا قالوا ذلك، فليقل: يغفر الله لي ولكم؟ قال أبي: هذا خطأ؛ الناس يروونه عن عبد الله، موقوف؛ منهم: جعفر بن سليمان، وغيره، وأبيض شيخ، وعطاء بن السائب اختلط بأخرة^(١).

المسألة الثانية: نص الحديث:

قال الطحاوي: قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا، يَقُولُ: "إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ، فَلْيَقُلْ مِنْ عِنْدِهِ: يَرْحَمُكُمْ اللَّهُ، وَإِذَا قَالَ لَهُ ذَلِكَ، فَلْيَقُلْ: يَغْفِرُ اللَّهُ لِي وَلَكُمْ" (٢).

المسألة الثالثة: تخريج الحديث:

أخرجه الطحاوي^(٣)، واللفظ له، والطبراني^(٤) في الأوسط، وفي الدعاء، والحاكم^(١)، والبيهقي^(٢)، كلهم من طرق أحمد بن عبد الله بن يونس، عن

(١) علل الحديث لأبن أبي حاتم (٦٢٧/٥)

(٢) شرح مشكل الآثار (١٧٤/١٠)

(٣) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار، (١٧٤/١٠)، ورقم (٤٠٠٨)

(٤) أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٥/٦)، برقم (٥٦٨٥) وفي الدعاء

، (ص: ٥٣٢)، برقم (١٩٨٣)

الأبيض بن أبان، عن عطاء يعني ابن السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمي،
عن عبد الله بن مسعود به.

الفرع الثاني: دراسته، وذكر من أعلّه من العلماء، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: وصف الراوي بالاختلاط:

قال ابن حجر: "عطاء بن السائب أبو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي
صدوق اختلط من الخامسة مات سنة ست وثلاثين" (٣).

قال ابن الكيال: "حكّموا بتوثيقه وصلاحه وباختلاطه اختلط في آخر عمره،
وقال أحمد بن حنبل ثقة رجل صالح من سمع منه قديماً فسماعه صحيح ومن
سمع منه حديثاً فسماعه ليس بشيء وشعبة وسفيان ممن سمع منه قديماً
وجريير وخالد بن عبد الله واسماعيل بن عليّة ممن سمع منه حديثاً، وقال
يحيى بن معين لم يسمع عطاء من يعلى بن مرة واختلط وما سمع منه جريير
ليس من صحيح حديثه وسمع منه أبو عوانة في الصحة والاختلاط فلا يحتج
بحديثه وروى عن يحيى أيضاً الحكم بضعفه وبأن كل من روى عنه إنما روى
في الاختلاط إلا شعبة وسفيان" (٤).

وقال الحافظ بن الصلاح عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره فاحتج أهل
العلم برواية الأكابر عنه مثل سفيان الثوري وشعبة لأن سماعهم منه كان في
الصحة وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه آخراً" (٥)، قال الطحاوي: "سماع
الأبيض من عطاء بالكوفة، وبها كان اختلاط عطاء، وسماع جعفر بن سليمان
منه بالبصرة، وسماع أهلها منه صحيح لم يكن في حال اختلاطه، منهم

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک (٤/٢٩٦)، برقم (٧٦٩٤)

(٢) أخرجه البهقي في شعب الإيمان (١١/٥٠١)، برقم (٨٩٠٤)

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٩١) وأنظر معجم المختلطين، محمد طلعت ص (٢٦٦)

(٤) أنظر الكواكب النيرات (ص ٣٢٢ - ٣٢٥)

(٥) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع الحديث (ص: ٣٩٢)

الحمادان: حماد بن سلمة، وحماد بن زيد^(١)، وقال ابن الكيال: "وقد استثنى الجمهور رواية حماد بن سلمة عنه أيضا قاله بن معين وأبو داود والطحاوي وحمزة الكفائي وذكر ذلك عن بن معين بن عدي في الكامل وعباس الدوري وأبي بكر بن أبي خيثمة"^(٢).

والذي يظهر صحة كلام أبوحاتم باختلاط الراوي كما تقدم، والله أعلم.

المسألة الثانية: دراسة الحديث:

قال الطبراني في الأوسط: "لم يروي هذا الحديث عن عطاء إلا أبيض بن أبان، والمغيرة بن مسلم، تفرد به عن أبيض بن أبان، أحمد بن يونس، وتفرد به عن المغيرة بن مسلم، النعمان بن عبد السلام"^(٣)، وقال في الدعاء: "هكذا رواه أبيض بن أبان والمغيرة السراج عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود متصلا ورواه الناس عن عطاء بن السائب موقوفا عن عبد الله"^(٤)، وقال الدارقطني: "يرويه عن عطاء ابن السائب، واختلف عنه فرفعه أبيض بن أبان وجعفر بن سليمان عن عطاء، ووقفه جرير وعلي بن عاصم، والموقوف أشهر"^(٥).

والذي يظهر تفرد أبيض بن أبان عن عطاء بن السائب، لكن رواية سفيان الثوري عن عطاء بن السائب أرجح، قال الحاكم: "هذا حديث لم يرفعه عن عبد الرحمن، عن عبد الله بن مسعود غير عطاء بن السائب تفرد بروايته عنه

(١) شرح مشكل الآثار (١٧٦/١٠)

(٢) الكواكب النيرات (ص ٣٢٥)

(٣) المعجم الأوسط (٦/٢٥)

(٤) الدعاء للطبراني (ص: ٥٥٢)

(٥) علل الدارقطني - العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٥/٣٣٤)

جعفر بن سليمان الضبعي وأبيض بن أبان القرشي، والصحيح فيه رواية الإمام الحافظ المتقن سفيان بن سعيد الثوري، عن عطاء بن السائب^(١).
ثم ذكر أربع طرق كلها عن سفيان عن عطاء موقوفاً فقال: "حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا حميد بن عباس الرملي، ثنا مؤمل بن إسماعيل، ثنا سفيان، وأخبرنا أبو عبد الله الصفار، حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي، ثنا أبو نعيم، ثنا سفيان، وأخبرنا أبو العباس المحبوبي، ثنا أحمد بن سيار، ثنا محمد بن كثير، ثنا سفيان، وحدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن غالب، ثنا أبو حذيفة، ثنا سفيان، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عبد الله، قال: "إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله وليقل له: يرحمكم الله فإذا قيل له: يرحمكم الله فليقل: يغفر الله لنا ولكم، وقال في آخره": هذا المحفوظ من كلام عبد الله إذا لم يسنده من يعتمد روايته"^(٢).
وقد جاءت عند البخاري في الأدب المفرد^(٣)، وعند البيهقي في شعب الإيمان وقال: "هذا موقوف وهو الصحيح"^(٤)، وعند ابن أبي شيبة في المصنف^(٥)، كلها من رواية عطاء عن سفيان الثوري موقوفاً.

(١) المستدرک علی الصحیحین للحکام (٤/٢٩٦)

(٢) المستدرک علی الصحیحین للحکام (٤/٢٩٦)

(٣) رواياته أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٩٣٤) قال الألباني: صحيح الإسناد موقوفاً ، أنظر (ص: ٣٢)

(٤) أنظر شعب الإيمان للبيهقي ص (١١/٥٠٠) ، برقم (٨٩٠٣)

(٥) أنظر مصنف ابن أبي شيبة ص (٥/٢٧١) ، برقم (٢٥٩٩٨)

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث أورد أهم نتائجه:

١- عدد الأحاديث التي أعلمها أبوحاتم باختلاط الراوي خمسة أحاديث كما توصلت

إليها، ولم يخالفه العلماء إلا في حديث واحد وهي رواية أبو إسحاق السبيعي.

٢- يعل أبوحاتم أحيانا الحديث كاملا، ويعل أحيانا أخرى زيادة فيه كما في حديث ابن عجلان بزيادة: "فإذا قرأ فأنصتوا".

٣- قد يوصف الراوي بالاختلاط ويخرج له في الصحيحين كما في الحديث الأول من رواية أبو إسحاق السبيعي.

٤- قد يوصف الراوي بالاختلاط ولا يعني هذا ضعه مطلقا، مثل ابن جابر وصف أنه ثقة واختلط، وابن لهيعة صدوق واختلط، وعطاء صدوق واختلط.

٥- يعل أبوحاتم الحديث ثم بين الحديث أو الرواية الصحيحة المحفوظه من هذا الحديث كما جاء في حديث محمد بن جابر فقال: "والحديث هو حديث سليك الغطفاني".

٦- ضرورة البحث في تاريخ اختلاط الراوي حتى يتميز حديث قبل وبعد الاختلاط وهذا مبسوط في كتب الرجال والجرح والتعديل والمختلطين.

المصادر والمراجع:

- ١- الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (المتوفى: 581 هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1416هـ-1995م.
- 2- اختلاط الرواة الثقات دراسة تطبيقية على رواية الكتب، عبد الجبار سعيد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، الرياض، 2005 م.
- 3- الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى 256 هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار البشائر الإسلامية 1989م - - بيروت، الطبعة: الثالثة،
- 4- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى 446 هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ
- 5- أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية بيومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بيومباي بالهند، الطبعة: الأولى، 1423هـ - 2003 م.

6- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي الشافعي (المتوفى 841 هـ)، المحقق : علاء الدين علي رضا وسمى تحقيقه (نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط)

وهو دراسة وتحقيق وزيادات في التراجم على الكتاب، الناشر : دار الحديث القاهرة، الطبعة : الأولى 1988 م.

7- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، للحافظ ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، الناشر دار طبية، الرياض سنة النشر 1418 هـ - 1997 م.

8- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى 233 هـ)، المحقق : د. أحمد محمد نور سيف، الناشر : مركز البحث العلمي واهياء التراث الإسلامي مكة المكرمة، الطبعة : الأولى - 1399 هـ - 1979 م .،

9- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين

السيوطي (المتوفى: 911 هـ)، حققه : أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر : دار طبية.

10- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852 هـ)، المحقق : محمد عوامة، الناشر : دار الرشيد سوريا، الطبعة : الأولى، ١٤٠٦ هـ - 1986 م - .

11- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354 هـ)، طبع بإعانة : وزارة

المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، 1973م.

12- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327 هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م.

13- جهود المحدثين في بيان علل الحديث، أبو عمر علي بن عبد الله بن شديد الصياح المطيري، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

14- الدعاء للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى 362 هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1413 هـ.

15- روايات المدلسين من صحيح البخاري، جمعها، تخريجها، الكلام عليها " للأستاذ الدكتور عواد الخلف، طبعة دار البشائر، 2001 م.

16- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: 275 هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1340 هـ 2009 م.

17- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى 279 هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد

شاکر (ج 1، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج 3) الأحاديث مزیلة بأحكام الألباني عليها.

18- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى 303:هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط.

19 - السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458 هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ 2003م.

20- سوالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن

عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: 233هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1408 هـ، 1988 م.

21- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748 هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة ، 1405 هـ 1985م.

22- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن،

السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795 هـ)، المحقق: الدكتور

همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة :
الأولى،

1407 هـ 1987 م.

23- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك
بن

سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: 321 هـ)،
تحقيق:

شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى 1415 - هـ،
1494 م.

24- شرح معاني الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة
أبو جعفر الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، الناشر: دار الكتب العلمية
-بيروت الطبعة الأولى، 1399 هـ.

25- شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي
الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458 هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج
أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامدز

26 -الضعفاء وأجوبة الرازي على سوالات البرذعي، عبيد الله بن عبد الكريم
بن يزيد الرازي أبو زرعة، تحقيق د. سعدي الهاشمي، الناشر دار الوفاء،
المنصورة، سنة

النشر ١٤٠٩ هـ.

27- علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك،
الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279 هـ)، رتبته على كتب الجامع: أبو طالب
القاضي، المحقق: صبحي السام الرئي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل

الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.

28- علل الحديث لابن أبي حاتم، من المسألة 501 الى 652، دراسة وتحقيق محمد بن تركي، رسالة دكتوراه جامعة الامام محمد بن سعود، 1418 هـ.

29- العلل الصغير، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى 279 هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

30- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385 هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طبية - الرياض،

الطبعة: الأولى 1405 هـ 1985 م.

31- العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى 327 هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/سعد بن عبد الله الحميد و د/خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، 1427 هـ 2006 م.

32- علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية، وصى الله بن محمد عباس، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة

33- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى 902 هـ)،

المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة مصر، الطبعة: الأولى،
1424 هـ 2003 م.

34- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله
بن

محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى 235 هـ)،
المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة:
الأولى، 1409 هـ.

35- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله
بن

محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى 235 هـ)،
المحقق: كمال

يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، 1429 هـ.

36- الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، بركات بن أحمد بن محمد
الخطيب، أبو البركات، زين الدين ابن الكيال (المتوفى 929 هـ)، المحقق:
عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار المأمون بيروت، الطبعة: الأولى
1981 م.

37- المختلطين، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله
الدمشقي العلائي (المتوفى 761 هـ)، المحقق: د. رفعت فوزي عبد المطلب،
علي عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى،
1417 هـ -

1996 م.

38 - المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن
محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف

بابن البيع(المتوفى : 405 هـ)، تحقيق :مصطفى عبد القادر عطا، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة :الأولى، 1411 - 1992م.

39- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني(المتوفى 241 هـ)، المحقق :شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، الناشر :مؤسسة الرسالة، الطبعة :الأولى، 1421 هـ 2001م.

٤٠ - مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى 292 هـ)، المحقق :

محفوظ الرحمن زين الله،(حقق الأجزاء من 1 إلى 9) ، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨) ، الناشر :مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة :الأولى،(بدأت 1988 م، 2009 م).

41 - المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري(المتوفى : 261هـ)، المحقق :محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر :دار إحياء التراث العربي -بيروت.

42- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبوالقاسم الطبراني(المتوفى 360 هـ)، المحقق :طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر :دار الحرمين - القاهرة.

43- معجم المختلطين، محمد طلعت، أضواء السلف، الطبعة الأولى، الرياض ،

2005م .

- 44- معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى 458 هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلجعي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كرا تشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، 1412 هـ 1991 م .
- 45 - معرفة أنواع علوم الحديث، و يعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى 643 هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر 1406 هـ: 1986 م .
- 46- المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى 277 هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بي روت، الطبعة: الثانية، 1401 هـ 1981 م .
- 47 - المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكسي ويقال له: الكشي بالفتح والإعجام (المتوفى 249 هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة، - الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م
- 48- منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، بشير علي عمر، الناشر: وقف السلام، الطبعة: الأولى 1425 هـ 2005 م .
- 49 - منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح) ، أبو بكر كافي، الناشر : دار ابن حزم بيروت، الطبعة : الأولى، 1422 هـ ، 2000 م .

- ٥٠- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى 852 هـ)، حققه على نسخته مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، - 1421 هـ 2000 م.
- 51- هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، الناشر دار المعرفة، بيروت، سنة النشر 1379 هـ.